

## المحاضرة -11-

### عنوان المحاضرة:

Politics and interests and ideology in Africa

السياسة والمصالح والايديولوجيا في افريقيا

International intervention in the Congo

التدخل الدولي في الكونغو

الصراع الدولي في إفريقيا خلال عقد السبعينات

International conflict in Africa during the seventies

1- Angola

١- انغولا

## محتوى المحاضرة:

### السياسة والمصالح والايديولوجيا في افريقيا

ما أن حل العقد السادس من القرن العشرين حتى أصبحت القارة الأفريقية مسرحاً جديداً للتنافس الدولي في إطار الحرب الباردة، إذ اتسمت المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بتصاعد حركات التحرر للتخلص من السيطرة الاستعمارية الأوروبية، وكان لأفريقيا نصيب كبير من هذه الحركات بعد أن عانت لقرون طويلة من الاستغلال والقهر تحت نظرية (مسؤولية الرجل الأبيض) والتي بررت تلك السيطرة.

ساعدت عوامل عدة حركات التحرر في افريقيا كان من بينها نيل عدد من الدول في شمال افريقيا لاستقلالها (مثل المغرب وتونس وليبيا) مما اعطى زخماً للمطالبة باستقلال باقي الشعوب الأفريقية، فضلاً عن ظهور عدد من القيادات الوطنية الأفريقية قادت عملية النضال ضد السيطرة الاستعمارية. إلا أن أحد العوامل المهمة في الدعم الذي قدمه الاتحاد السوفيتي لهذه الحركات تحت مبررات وذرائع ايديولوجية في مظهرها المعلن إلا أن المبررات الحقيقية لم تكن غائبة عن هذا الدعم في استخدام هذه الحركات في عملية الصراع السياسي مع الغرب ولبناء تواجد سوفيتي في هذه المنطقة التي لا تزال بعيدة نسبياً عن دائرة الصراع في الحرب الباردة.

ومن بين الوسائل التي استخدمها الاتحاد السوفيتي لمد الجسور مع حركات التحرر في المنطقة كان الاعلام، إذ عمل على انشاء بث اذاعي موجه إلى الشعوب الأفريقية وبلغاتها المحلية بهدف اشاعة روح الحماس الوطني لدى تلك الشعوب وحثها على مقاومة الاستعمار الغربي وكان الاتحاد السوفيتي قد أنشأ عام ١٩٥٩ (جمعية الصداقة مع شعوب افريقيا) ارسلت وفوداً لزيارة الدول الافريقية واستقبلت عددا من الزعماء الوطنيين في افريقيا كل ذلك جعل القضايا الأفريقية تقفز إلى واجهة الأحداث الدولية وتدخل في إطار المشاكل التي تناقشها الأمم المتحدة وتناولتها الأطراف الدولية الفاعلة، وعلى سبيل المثال عندما نالت (غينيا) استقلالها عام ١٩٥٩ من فرنسا قررت الاخيرة حرمانها من المساعدات الاقتصادية والعسكرية والفنية، لذا فقد سارعت قيادة تلك الدولة إلى موسكو لطلب المساعدة التي كانت تعد بها دائماً للدول التي تكافح الاستعمار، وعقدت غينيا مع الاتحاد السوفيتي اتفاقاً في اذار من عام ١٩٦٠ تضمن تعهد الاتحاد السوفيتي بإقامة العديد من المنشآت الصناعية والعلمية ومنح غينيا فيها قرضاً بقيمة (١٢) مليون جنيه استرليني.

ويورد الكاتب الفرنسي هنري ميفرود كميات الأسلحة التي أرسلها الاتحاد السوفيت إلى غينيا بعد استقلالها مباشرة ويشير إلى أنه (ما أن استقلت غينيا حتى وجدت نفسها في حاجة ماسة للأسلحة والمعدات والمال، فطلبت من واشنطن المساعدة إلا أن الأخيرة تمهلت فإذا بالباخرة البولندية (ايجو) تصل إلى غينيا وتفرغ في موانئها ثمانية آلاف بندقية فضلاً عن المدافع والمصفحات المدرعة).

لقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن النشاط السوفيتي في غينيا ما هو إلا نقطة ارتكاز لمد الجسور إلى باقي مناطق أفريقيا لجعلها تحت النفوذ الشيوعي. وفي ذلك يشير ايزنهاور في آخر سنة من حكمه "في عالم اليوم حيث يتحدث أعداء الحرية عن (حروب التحرر الوطني) فإن الفوارق القديمة بين الحرب المحلية (الأهلية) والحرب الدولية قد فقدت معظم معانيها وأن لحظة اتخاذ القرار يجب أن تصبح لحظة العمل". لذا فقد دعا ايزنهاور عام ١٩٦٠ الرئيس الغيني احمد سكوتوري لزيارة واشنطن. وخلال اللقاء معه عرض الرئيس الأمريكي تقديم المساعدات والقروض إلى غينيا، إلا أن هذا العرض جاء متأخراً إذ باشر الخبراء من الدول الشيوعية عملهم في غينيا وأصبح من الصعوبة الاستغناء عن خدمات أكثر من (٢٠٠) خبير من جيكوسلفاكيا وبلغاريا والمجر والمانيا الشرقية.

كما أن الصين دخلت على الخط عندما منحت غينيا قرضاً في عام ١٩٦٥ بلغت قيمته (٢٥) مليون دولار. واستمرت المساعدات من الأقطار الشيوعية بالرغم من المحاولات الأمريكية لوقف هذا التعاون، فقد جددت غينيا تعاونها مع الاتحاد السوفيتي وفيه تعهد الأخير بتزويد غينيا بالآلات والنفط والمواد الأساسية الأخرى مقابل تزويد الاتحاد السوفيتي لبعض المحاصيل الزراعية التي تشتهر بها غينيا.

لقد أثارت هذه السياسة مخاوف الولايات المتحدة إلا أن هذه المخاوف سرعان ما خفت عندما مال الزعيم الغيني سكوتوري الى سياسة عدم الانحياز والتي تبناها عدد من دول العالم ومنها الدولة العربية الأفريقية، إلا أن ذلك لم يمنع تحول التنافس الدولي على افريقيا إلى مناطق أخرى مثل الكونغو.

## التدخل الدولي في الكونغو:

في حزيران عام ١٩٦٠ أعلن استقلال الكونغو بعد استعمارها من قبل بلجيكا منذ عام ١٨٧٦ وعلى الرغم من أن هذا اليوم كان من المفروض أن يكون بداية لتوحيد البلاد واستقرارها، إلا أنه تحول إلى بداية من الصراع الداخلي بسبب عوامل داخلية وتدخلات خارجية.

ووفقاً لاتفاقية الاستقلال فقد بقي المئات من الضباط والجنود والخبراء البلجيكين في الكونغو، وبالنظر لشعور الأفارقة بالكراهية ضد هؤلاء الذين استعمروهم لسنوات طويلة فقد تمردت القوات الكونغولية في بداية تموز من نفس العام عندما رفضوا الانصياع لأوامر الضباط البلجيكين وطالبوا بمغادرتهم أرض البلاد. ونتيجة لذلك حصلت مصادمات مع هؤلاء الضباط، ولم ينتهي هذا التمرد إلا بعد تدخل الزعيم الكونغولي الأكثر شعبية (باترس لوممبا).

وفي الوقت ذاته أعلنت إحدى المقاطعات التي تتكون منها الكونغو، وهي مقاطعة (كاتانغا) ذات الأهمية الاقتصادية الكبيرة، استقلالها عن الحكومة المركزية. ولم يكونوا البلجيكيون بعيدين عن هذا الإجراء كون سياستهم تقوم على العمل لاستمرار مصالحهم الاقتصادية الواسعة في الكونغو ويكون ذلك بتشجيع حالة الانقسام والفوضى ليكون هناك مبرر للتدخل مقبول دولياً، لاسيما أن مصالحهم الاقتصادية وشركاتهم الكبرى العاملة هناك كان يخشى أن تتعرض لسيطرة الحكومة الكونغولية بأسلوب التأميم أو بأي أسلوب آخر.

وبالفعل أعلنت بلجيكا أن عليها أن تتدخل لإعادة الأمن والوحدة والاستقرار إلى أراضي الكونغو، وفي مقاطعة كاتانغا بالتحديد والتي تمثل مركز مهم للاستثمارات البلجيكية. جاء تدخل القوات البلجيكية في مشاكل الكونغو وسط مخاوف حكومة لوممبا من عودة الاستعمار البلجيكي على البلاد، لذا فقد طالبت تلك الحكومة من الأمم المتحدة التدخل لفرض الأمن والقانون بدلاً عن القوات البلجيكية كما اتصل لوممبا بالاتحاد السوفيتي طالباً منهم العون للوقوف بوجه التدخل البلجيكي.

في تموز عام ١٩٦٠ قرر مجلس الأمن إرسال قوة تابعة له للمساعدة في إعادة الاستقرار إلى الكونغو، كما طلب مجلس الأمن من القوات البلجيكية الانسحاب من الأراضي الكونغولية. لم يكن دور القوات الدولية مؤثراً في إعادة الاستقرار للكونغو بالرغم من الدعم الأمريكي الكبير لها، وجاء الدعم الأمريكي ليقطع الطريق أمام الاتحاد السوفيتي لاستغلال هذه المشكلة والتدخل في المنطقة لاسيما أن لوممبا قد استنجد بالسوفيت للتدخل من أجل وضع حد لحالة عدم الاستقرار في الكونغو، إلا أن الاتحاد السوفيتي اكتفى في هذه المرحلة بدعم قوات الأمم المتحدة.

وبسبب فشل قوات الأمم المتحدة في مهمتها بإنهاء حالة التمرد والانفصال، فقد وقف الزعيم لوممبا موقفاً معارضاً ليس فقط لتلك القوات التي إرتاب بمهامتها وإنما عارض التدخل الأمريكي في بلاده والذي وصفه محاولة لملء الفراغ الذي قد يتركه انسحاب بلجيكا من الكونغو.

لقد حاول لوممبا الاستعانة بالدول الأفريقية للوقوف بوجه التدخلات الأجنبية وتحيز قوات الأمم المتحدة إلى جانب رئيس الدولة (زافويو) ضد حكومة لوممبا فضلاً عن عدم جدية هذه القوات في إنهاء الانفصال الذي كان يستند أساساً على جيش من المرتزقة البيض ومدعوم من قبل الدول المستفيدة من هذه الأوضاع، إلا أن الدول الأفريقية لم يكن موقفها جاداً في مساعدة لوممبا ضد خصومه في الداخل والخارج وذلك أما لكونها كانت ضعيفة أو تابعة للقوى الكبرى، أو لأنها لا تريد أن يكون لها مواقف عدائية ضد الولايات المتحدة الأمر الذي شجّع رئيس الدولة على عزل لوممبا من منصبه، إلا أن الأخير رفض هذا الأجر ليزداد الانقسام الداخلي ويتعمق بوجود سلطتين في الكونغو: الأولى يمثلها لوممبا مؤيداً من قبل البرلمان، والثانية سلطة رئيس الدولة مدعوماً بقواته العسكرية، وقوات الأمم المتحدة المدعومة أمريكياً لذلك قامت القوات التابعة للأمم المتحدة بالسيطرة على الإذاعة والمطارات ومداخل وخارج العاصمة الأمر الذي ساعد على عزل لوممبا عن مؤيديه، ومن ثم القاء القبض عليه في ١٧ / ١ / ١٩٦١ وأُعدم من قبل قائد الانفصال في كاتانغا (تسو ميني)، وقد زاد هذا الأمر في تصاعد التوتر في الكونغو.

بعد إزاحة لوممبا الذي اعتبر معادياً للغرب وموروثه الاستعماري في الكونغو دعمت الولايات المتحدة توحيد الكونغو وأجبرت (تسومي) على إنهاء عصيانه وانفصاله عن الحكومة المركزية وذلك في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٣ ، وشعرت الولايات المتحدة بالإنجاح والانتصار في هذه العملية من خلال تثبيت سياستها ومصالحها، لاسيما أنها قدمت دعماً كبيراً للقوات الموالية لها مالياً (أكثر من ٦ مليون دولار) وعسكرياً من خلال إرسال (١٠٠) خبير أمريكي لتدريب تلك القوات. إلا أن ذلك لم يكن نهاية المطاف ففي نهاية عام ١٩٦٣ اشتعلت الثورة من جديد في الكونغو من قبل انصار لوممبا الذين قرروا التصدي للرئيس الكونغولي. واستطاع الثوار تحقيق عدة نجاحات مهمة تمكنوا خلالها من السيطرة على أجزاء واسعة من الكونغو، وكذلك معدات وعربات تابعة للأمم المتحدة.

أن نجاح الثوار أثار مخاوف الولايات المتحدة من جديد من أنه قد يكونوا مدعومين من قوى شيوعية، لذلك عملت على إبقاء القوات الدولية وتعاونت معها في شباط عام ١٩٦٤ بقصف مواقع الثوار. وفي حزيران عام ١٩٦٤ كانت قوة الثوار قد بدأت تضعف وبدأ الرئيس الكونغولي بدعم أمريكي بلجيكي من العمل على فرض سيطرته على الكونغو مستخدماً مختلف الأساليب منها التهديد ومنها الاستعانة بالمرتزقة البيض وكذلك الاستعانة بقائد الانفصال (تسومي) الذي تسلم منصب رئاسة الوزراء خلفاً لـ (لوممبا).

وأمام هذه التحديات قام الثوار بالإعلان بأنهم يقبضون على (١٣٠) أجنبي كرهائن، كما اعتقلوا عدداً من البلجيكين والأمريكيين في تشرين الثاني ١٩٦٤ واعتبروهم أسرى حرب على اعتبار أن الولايات المتحدة تخوض حرباً ضدهم. وقد تعززت الشكوك الأمريكية في الدعم الشيوعي للثوار وطلبهم علناً من الاتحاد السوفيتي تقديم العون لهم. لذا قررت الولايات المتحدة التدخل بشكل مباشر لإنهاء أزمة الرهائن بإنزال أكثر من (٥٠٠) مضلي في منطقة احتجاز الرهائن وقد سيطرت القوات المُنزلة من الجو وجلهم من البلجيكين على النقاط الاستراتيجية بالتعاون مع مرتزقة تسومي. لقد أدرك الرئيس كازفوبو أن عليه يغير سياسته تجاه شعبه ليكون مقبولاً لديهم وبهدف إشاعة الاستقرار وإيقاف العنف. لذا فقد عزل تسومي وتخلص من المرتزقة البيض، إلا أن تشرين الثاني من عام ١٩٦٥ شهد نهاية حكم الرئيس المذكور وذلك بانقلاب عسكري قاده موبوتو سيسيكو وهو أحد القادة العسكريين الذين كانوا داعمين للرئيس وسياسته.

## الصراع الدولي في إفريقيا خلال عقد السبعينات

يتفق معظم الباحثين في تاريخ العلاقات الدولية أن عقد السبعينات شهد حالة من التراجع والتراخي في الدور العالي للولايات المتحدة الأمريكية أمام النشاط الدبلوماسي والعسكري السوفيتي ويُعزى ذلك إلى مجموعة من الاخفاقات الأمريكية الداخلية والخارجية جعلت الرأي العام الأمريكي يضغط باتجاه تحديد حركة الإدارة الأمريكية وجعلها محكومة بتفويض السلطة التشريعية التي حُدَّت من انغماس الولايات المتحدة في المشاكل الدولية خاصةً منها التي لا تمثل تهديداً مباشراً للمصالح الأمريكية، الأمر الذي فسح المجال واسعاً أمام الاتحاد السوفيتي للتحرك بحرية أكبر في عدد من مناطق التوتر ومنها أفريقيا، مما اعتبره السوفيت انتصاراً لهم وبداية لدور عالمي واسع للكتلة الشيوعية. إلا أنها في الواقع لم تكن إلا مرحلة محدودة في تأثيرها وفي طول مدتها، لأننا سوف نشهد بعد انتهاء هذا العقد أن السوفيت كانوا قد دخلوا في نفق ستكون نهايته انهيار الكتلة الشيوعية برمتها.

### ١- أنغولا

تأتي الحرب الأهلية في أنغولا كتعبير عملي عن تلك المرحلة، إذ دخلت القوى الوطنية الأنغولية، التي ناضلت كثيراً من أجل التحرير ونيل الاستقلال من الاستعمار البرتغالي، في نزاع مرير نتيجة للاختلافات حول تفاصيل الاستقلال من بينها القيادة الموحدة ومهمة الدعم الدولي فضلاً عن الأيديولوجية المتبناة.

كان للتدخل الإقليمي والدولي أثره الواضح في تعميق هوة الخلاف بين الأطراف الأنغولية. إذ أن هذه الأطراف وخلال فترة النضال ضد الاستعمار البرتغالي كانت قد استندت إلى جهة دولية أو إقليمية من أجل مدها بالمال والسلاح كلٌّ لأهدافه.

وعندما أقرت البرتغال بحقوق أنغولا بالاستقلال (وذلك بعد الانقلاب الذي حمل في لشبونة في نيسان من عام ١٩٧٤) كانت هناك ثلاثة أطراف رئيسة تنقسم السيطرة على الأقاليم الأنغولية. أهمها الحركة الشعبية لتحرير أنغولا بزعامة اغستينو بينتيو والذي يتبنى الفكر الماركسي والمدعوم من الاتحاد السوفيتي، أما الطرف المهم الثاني هو الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا بزعامة روبرتو وله ميول غربية ومدعوم من قبل زائير وجنوب أفريقيا ومن الولايات المتحدة الأمريكية. أما الطرف الثالث هو الاتحاد الوطني والذي تحالف مع الجبهة الوطنية.

في تشرين اول من عام ١٩٧٤ وقّعت البرتغال مع الفصائل الثلاث اتفاقيات لوقف إطلاق النار والاعتراف رسمياً بحق أنغولا بالاستقلال الذي تعهدت بإعلانه بعد عام من تاريخ توقيع هذه الاتفاقيات. وقد رَعَت البرتغال مؤتمراً للفصائل الأنغولية قرب العاصمة البرتغالية بهدف إيجاد آلية لتشكيل حكومة انتقالية تهيء لاستلام السلطة بعد انسحاب القوات البرتغالية، وتم خلال هذا المؤتمر توقيع اتفاقية (الفور) في كانون ثاني عام ١٩٧٤ بين الأطراف الأنغولية لتنظيم تقسيم السلطات بين تلك الفصائل إلا أنه سرعان ما إنهار الاتفاق المذكور لبيداً نزاعاً مريراً بين الحركة الشعبية والجبهة الوطنية، وأن هذا النزاع لم يكن بعيد عن المصالح الدولية في أنغولا.

وبالرغم من الجهود التي تبذلها البرتغال ومنظمة الوحدة الأفريقية لوقف أعمال العنف إلا أن جميع اتفاقيات الهدنة أو وقف إطلاق النار ذهبت أدراج الرياح أمام تصلب الأطراف وتمسكها بأهدافها التي في جُلّها أهداف إقليمية أو دولية، وهذا ما سوف تكشف عنه التدخلات الدولية لهذا الطرف أو ذاك.

ففي آب من عام ١٩٧٥ أخذ التدخل الدولي شكله الفعّال والعلمي عندما بدأ الاتحاد السوفيتي بتقديم الدعم العسكري والمادي من خلال إرسال شحنات الأسلحة إلى (الحركة الشعبية) مما مكّن الحركة من الحصول على مكاسب مهمة في الحرب للسيطرة على عدد كبير من الأقاليم الانغولية.

لقد جاء التدخل السوفيتي المباشر لِيُحفز الأطراف الأخرى للتدخل في تلك الحرب بشكل مباشر أو غير مباشر. إذ سارعت جنوب أفريقيا (الموالية للغرب) لإرسال آلاف الجنود للقتال إلى جانب الجبهة الوطنية وذلك بهدف منع نجاح السوفيت في انشاء نظام موالي لهم في انغولا، لأن ذلك يعد تهديداً مباشراً لتلك الدولة العنصرية. أما الولايات المتحدة فكان تحركها كما عُدَّ ضرورياً لحماية مصالحها في المنطقة لاسيما انها ترتبط بعلاقات اقتصادية وسياسية مع جنوب افريقيا، لذا فقد سارع الرئيس الامريكى جيرالد فورد بالإيعاز لوكالات الاستخبارات الأمريكية بتقديم الدعم المالي والتسليحي إلى الجبهة الوطنية، وتشير التقارير إلى أن الولايات المتحدة قدمت خلال عام ١٩٧٥ ما قيمته ٣٢ مليون دولار إلى تلك الجبهة على شكل أسلحة أو مساعدات إلا أن هذا الدعم الأمريكي المادي ترافق مع الهزيمة الأمريكية الكبيرة في فيتنام الأمر الذي أثار سلباً على ذلك الدعم، فقد أصدر مجلس الشيوخ الأمريكي قراراً في ١٩ كانون أول ١٩٧٥ بقطع كافة المساعدات عن الحركات الانغولية.

وقد برر القادة الأمريكيون هذا الموقف بأن المصالح الأمريكية الاستراتيجية لا تشكل قضية مهمة في انغولا تدعو إلى التدخل، إلا أن هذا الطرح لا يغطي اطلاقاً عجز أمريكي واضح المعالم في مواجهة الاندفاع السوفيتي لاستثمار حالة الانكسار الأمريكي الداخلي والخارجي وتعميق النفوذ السوفيتي في مختلف بقاع العالم ومنها افريقيا.

وفي هذا الإطار أشار هنري كسينجر وفي خطاب له في شباط ١٩٧٦ إلى أنه عندما تقوم دولة عظمى بتحويل ميزان القوى لمصلحتها في نزاع محلي عن طريق التدخل العسكري ولا تواجه مقاومة فإن ذلك يمثل سابقة ذات أبعاد خطيرة. لقد أدى التدخل الجنوب أفريقي والأمريكى إلى استمرار المعارك بين الأطراف الانغولية المتحاربة الأمر الذي جعل حسم الموقف لصالح طرف دون آخر أمراً متعذراً حتى جاء موعد إعلان الاستقلال الذي تعهدت به البرتغال.

في ١١ تشرين الثاني ١٩٧٥ أعلن زعيم الحركة الشعبية بنتيتو عن قيام جمهورية انغولا الديمقراطية، وسارعت دول الكتلة الشيوعية بالاعتراف بهذه الدولة، وفي ذات الوقت أعلنت (الجبهة الوطنية) عن استقلال انغولا بزعامتها إلا أنها لم تلق الاعتراف الدولي الواسع على الرغم من تأييد عدد من دول العالم للجبهة من بينها الولايات المتحدة الأمريكية والصين وزامبيا وجنوب افريقيا. أعتبر ذلك تصعيداً للموقف في الحرب الأهلية الانغولية وبدا أن الأطراف الدولية تدفع بكل قوتها للفوز بنتيجة هذه الحرب لذلك فقد دفع الاتحاد السوفيتي بعنصر جديد في المواجهة عندما أوعز إلى حلفائه في كوبا بإرسال قوات عسكرية إلى انغولا للاشتراك في القتال إلى جانب الحركة الشعبية ولمواجهة التدخل الغربي المباشر عن طريق قوات جنوب افريقيا.

وقد وصل أعداد القوات الكوبية إلى (١٥) ألف جندي في نيسان عام ١٩٧٦، لقد أفرز التدخل الكوبي عدة معطيات أهمها الرغبة السوفيتية القوية للفوز بهذه المواجهة وإنها تمثل حجر الزاوية في اختبار الإرادات بينها وبين الولايات المتحدة، كما أن التدخل الكوبي العسكري المباشر قد أخلَّ بموازن القوى داخل انغولا. إذ تمكنت قوات الحركة الشعبية من استثمار ذلك لتحقيق الانتصارات المتوالية وطرد القوى المناوئة لها إلى خارج الحدود، إذ انهارت قوات الجبهة الوطنية بعد وقف الدعم الأمريكي وانسحاب قوات جنوب افريقيا وبدأت بالانسحاب إلى دول الجوار لتشن من هناك حرب عصابات.

استطاع الاتحاد السوفيتي أن يصور الحرب في انغولا (من خلال قنواته الإعلامية والدبلوماسية) إنما هي حرب بين القوة الحكومية الشرعية وتمردين مدعومين من قوى أجنبية. لقد أعطى الاتحاد السوفيتي شعوراً لدى الشعوب الأفريقية بأن الاتحاد السوفيتي أصبح متفوقاً من الناحية العسكرية يرافق ذلك عجز امريكي عن مجاراة هذا التفوق مما هدف إلى اقناع الدول الأفريقية بأن الاعتماد على الاتحاد السوفيتي سيحقق لها منافع ومكاسب سياسية واقتصادية، وإن القادة السوفيت لا يزالون عند شعاراتهم التي رفعوها منذ عقود في دعم حركات التحرر الوطني وإن الاتحاد السوفيتي هو الحليف الحقيقي لدول العالم الثالث.

كما أن لتدخل جنوب افريقيا في الصراع داخل انغولا وهو النظام العنصري المرفوض افريقياً ودولياً أثر بشكل كبير في انحياز عدد من الدول الأفريقية للتدخل السوفيتي بل إن عدد من قادة افريقيا قد دعوا إلى ذلك التدخل بهدف منع قيام نظام موالي النظام جنوب أفريقيا العنصري، مثل الدعوات التي أطلقها الرئيس التنزاني جلبوس نيريري والرئيس الكونغولي نغواي وغيرهم.

لقد أشرت الحرب في أنغولا أن دول العالم الثالث لا زالت ساحة خصبة للصراع الدولي، وإن هذه الدول لم تستطع أن تعتمد على نفسها في الحفاظ على استقلالها حتى وإن كانت هناك منظمة إقليمية تضمهم، إذ أشرت هذه الأزمة ضعف منظمة الوحدة الأفريقية وخضوعها للتأثيرات الخارجية وإن شعر السوفيت بنشوة النصر في أنغولا فإن هذا النصر لن يشكل في المرحلة القادمة ومع استمرار السوفيت في سياسة التدخل المباشر في النزاعات المحلية إلا عامل إضعاف وتدهور للقدرات وللمكانة السوفيتية.